# المحاضرة التاسعة: العلة وأنواعها

## 1. تعريف العلة النحوية:

للعلة في اللغة معان عدة أشهرها المرض، والسبب، وهذا المعنى هو ما يناسب المعنى الاصطلاحي للعلة النحوية التي تعرف على أنها السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه، أو "هي القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أوفي مقام تحقق الحكم بسببها".

ويشتق من فعل العلة ذاته المصدر (تعليل)، وهو كما يقول حسين الملخ: "تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة"، وهو بهذا المعنى يختلف عن العلة من حيث هي السبب المؤثر في الحكم،أما التعليل فهو بمنزلة البيان لها، وإظهار تأثيرها فيه، وتعريف الجرجاني يوضح هذا الأمر؛ فالمؤثر هو العّلة؛ والأثر هو الحكم؛ لذا كان من شروط العّلة أن تكون مؤثرة في إثبات؛ الحكم في المقيس عليه أي الموجبة له؛ بعدها الجامع بين الأصل والفرع.

## 2. أهمية العلة في النحو:

تعد العلة عند النحاة وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا، بعد أن أصبح الدرس النحوي حاجة ماسة يسعى المتعلمون إلى تعلمه؛ لأن التعليم يعتمد الإيضاح، وبيان أسباب كل ظاهرة، والإجابة عن استفسار كل متعلم عما يشكل عليه، من ذلك مثلا قول الرضي على لسان سيبويه، في باب (المنادى): "وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده: يا أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته"، فالعلة التي أوردها هنا هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

## 2. أنواع العلة:

اختلفت تقسيمات العلة عند علماء العربية وأشهرها:

**تقسيم ابن السراج:**

يقول ابن السراج في أصوله: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضَرْبٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةَ العِلَّةِ، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحرَّكت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلبتا ألفًا؟ وهذا ليس

يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب؛ وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات".

فالعلة عنده قسمان؛ هما:

– العلة: وهي المؤدية إلى كلام العرب.

– علة العلة: وقد "ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً فهذا سؤال عن علة العلة".

وقد قال ابن جني عن علة العلة: "وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا، فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله:إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل".

وقد قال السيوطي إن هذا النوع من التعليل لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج من كلامها الحكمة التي وضعتها في الأصول النحوية.

**تقسيم الزجاجي:**

يقول الزجاجي: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عِلَل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العِلَل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ"إنَّ"؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ"إنَّ" في قوله: "إن زيدًا قائم": ولمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.وأما العلة الجدلية النظرية :فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة".

وخلاصة قوله: إن العلة على ثلاثة أضرب هي:

تعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.

قياسية: وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمى أيضا بعلة العلة، وهي ما يسميها الدينوري بالعلة الحِكْمية، وكأنها علل تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحة أغراضهم.

جدلية النظرية: وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمى أيضا بعلة علة العلة.

**تقسيم ابن جني:**

يذكر ابن جني أن علل النحو ضربان، واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناها غيره، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراه.

**نماذج للعلل النحوية:**

– يقول سيبويه ( ت180هـ) في باب (المنادى): " وانتصاب المنادى على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر. وأصله عنده: يا أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته." ، فالعلة التي أوردها هنا هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

– يقول الفراء (ت 207 هـ) في باب ( المبتدأ والخبر):"لولا، هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل."فالعلة هنا هي علة الاختصاص، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

– قال الأخفش في باب (المضارع):": إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين ...". فالعلة التي أتى بها هنا هي علة الضعف عن عملين اثنين.

# المحاضرة العاشرة: مسالك العلة

**تعريف المسالك:** هي الطرقُ التي يسلُكُها النحوي للوصول إلى علة الحكم، وتتمثل في مسلكين اثنين؛ هما النقل والعقل.

**مسلك النقل:**

أولا– النص: وهو أن ينصَّ العربي على العلة، وعن المبرد أنه قال :سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ) :ولا الليل سابق النهار (فقلت له: ما تريد؟ قال :أردت) سابق النهار، فقيل له :فهلا قلته؟ فقال :لو قلته لكان أوزن" أي أثقل.

ثانيا– الإيماء: وهو الإشارة إلى العلة بخفاء، ومن ذلك أيضا ما حكاه غير واحد :أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فقال الفرزدق: كذا أنشد فقال ابن أبي إسحاق :ما كان عليك لو قلت فعولين؟

فقال الفرزدق :لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد

قال ابن جني " :أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك وإنما أراد: هما تفعلان وكان هنا تامة غير محتاجة إلى خبر فكانه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا

فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلة

ثالثا– الإجماع: وهو أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماع النحاة أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال، كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال.

**مسلك العقل:**

رابعا– السبر والتقسيم: وهو ذكر الأقسام المحتملة، ثم يختبر ما يصلح منها وينفي ما عداه بطريقه، قال ابن جني: "مثاله: إذا سئلت عن وزن مروان فتقول لا يخلو إما أن يكون فعلان أو مفعالا أوفعوالا هذا ما يحتمله ثم يفسد كونه مفعالا أو فعوالا بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا فعلان" .

خامسا– المناسبة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علّق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب لاعتوار المعاني عليه.

سادسا– الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بنوع من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل.

مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كلاسم أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنه على حركة الاسم وسكونه. وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل إنما هو إزالة اللبس كما تقدم."

سابعا– الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة، واختلفوا في كونه حجة، ومثاله: إعراب الاسم الذي لا يتصرف لاطراد الإعراب في الأسماء، وبناء الفعل الجامد لاطراد البناء في الأفعال

ثامنا– إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما، مثاله :قياس الظرف على المجرور في الأحكام بجامع أن لا فارق بينهما، فإنهما مستويان في جميع الأحكام

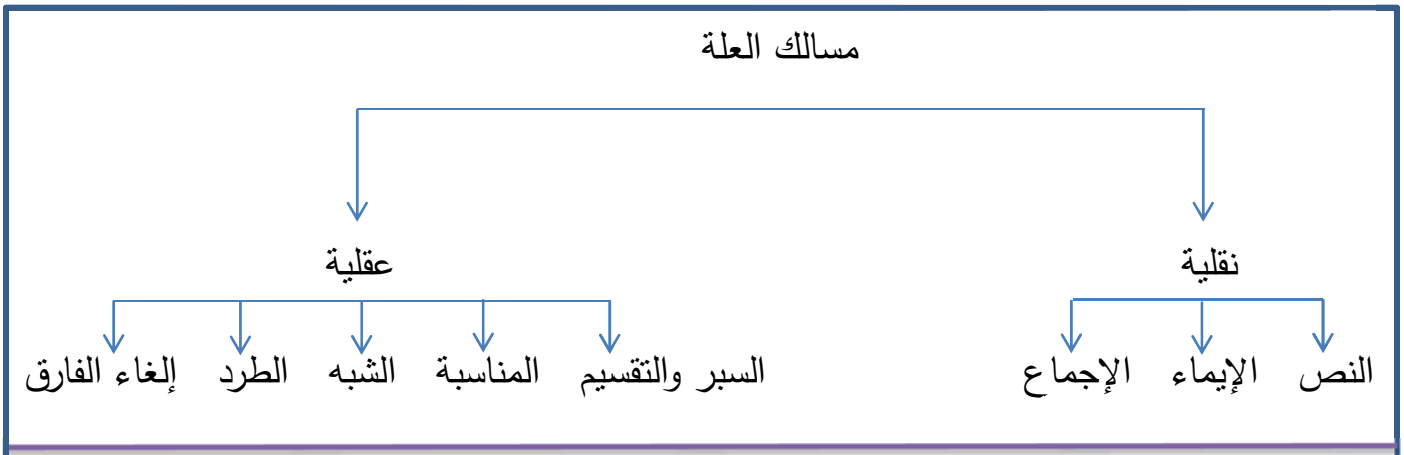


**مخطط يوضح مسالك العلة**

# المحاضرة الحادية عشرة: التعليل النحوي

**1. تعريف التعليل:**

التعليل مصدر من الفعل علّل، وهو بيان سبب ابتداع النحاة ظاهرة لغوية، وهو شرحٌ وتفسير لمذاهبهم وآرائهم، كقول ابن الأنباري في باب المعرب والمبني: "فإن قيل فالفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، أو هو أصل؟ قيل :لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، ذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض...". فعلل كون الإعراب في المضارع فرعا بأنه ليس أصلا في الأفعال ولا الحروف، بل أصل في الأسماء فقط؛ لأنها تتضمن معاني مختلفة، يمكن أن يلتبس بعضها ببعض لو لم تعرب.

**2. نشأة التعليل النحوي:**

يرى كثير من الدارسين أن شأن التعليل في النحو العربي كشأن القياس، تسرب إليه تحت تأثير المنطق الأرسطي، ثم بعد ذلك دخل الفقه وعلم الكلام، و بمرور الزمن تأثر كل منها بالآخر بفعل الدفعة المنطقية التي ساقتهم جميعا إلى ذلك، قد كان في مبدئه سهلا شأن كل أمر في بداياته، لكنه صار صناعة فكرية ميزت العقلية العربية فيما بعد.

والبداية الحقيقية للتعليل ترتبط بالحضرمي (117هـ) الذي قيل عنه إنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" أو "...شرح العلل"

**3. دوافع التعليل في النحو العربي**

– طبيعة العقل البشري الذي يسأل عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر

– البحث عن أسرار حكمة الواضع.

– طبيعة النحو الاجتهادية، حيث إن النحو مرتكز على آليتين منهجيتين هما الوصف والتفسير، وتمثل الوصف في استقراء النحاة وتقعيدهم للقواعد، وتمثل التفسير في تعليلهم للقواعد المستخلصة من الوصف.

– تعليم النحو: فمن المعروف أن النحو إنما نشأ للحفاظ على اللغة، فكان من الضروري أن تقدم لقواعده تعليلات وتفسيرات تضمن للمتعلمين الفهم.

**4. ارتباط التعليل بالتأويل عند النحاة:**

إن التأويل عبارة عن عمل عقلي يقوم به النحاة لإيجاد صيغة ذهنية مفترضة يعللون بها قواعدهم التي قد تتعارض مع النصوص، فالنحاة يجتهدون في تطويع النص للقاعدة بدل العكس، وسبيلهم في ذلك هو التأويل، ثم ما يلبثون أن يعللوا تأويلاتهم وتقديراتهم لتكون منطقية، مقبولة عند غيرهم.

مثال ذلك اختلافهم في الظروف وحروف الجر، أهي جمل أم مفردات، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدان من الجمل؛ **لأنه** يقدر معهما الفعل، فإذا قيل: زيد عندك، وعمرو استقر في الدار، كان التقدير: زيد استقر عندك، وعمرو في الدار، وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات، لأنه يقدر معهما (مستقر) وهو اسم فاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة.

ومما وسع مدى التعليل عند النحاة فكرة العامل التي قادت نحاة العربية إلى تأويل الجمل التوام التي لا تحتاج لفهمها تأويلا ولا تقديرا، حيث كان النحاة قديما يبحثون عن تقدير العوامل وتأويلها، حتى تستوي الأحكام على الظواهر اللغوية، إذا تكونت لديهم قواعد نتيجة استقراء النصوص المحتج بها، فاهتموا نتيجة لذلك بفكرة تخريج الشواهد، وإخضاعها للتأويل من أجل أن توافق قواعدهم. ومثال ذلك تقدير النحاة في الآية الكريمة ﴿إذا السماء انشقت﴾[الانشقاق/01] فعلا محذوفا وجوبا يلي (إذا) ليكون عاملا في (السماء) على أنها فاعل مرفوع، وقد عللوا مذهبهم هذا بأن (إذا) لا تعمل في الأسماء.